

Distr.: General
17 September 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البندان ١٢٧ و ١٢٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقرير المرحلي الثاني عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية
للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض بيانات الأمم المتحدة المالية. وقدم الأمين العام أول تقاريره المرحلية (A/62/806) عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويتضمن هذا التقرير آخر المعلومات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها لتطبيق هذه المعايير، ويغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ويعرض التقدم المحرز في هذا الشأن على صعيد منظومة الأمم المتحدة وفي الأمم المتحدة نفسها.

والمطلوب من الجمعية العامة هو أن تحيط علماً بهذا التقرير.

* A/64/150 و Corr.1.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة	٤
ألف -	لمحة عامة	٤
باء -	إدارة المشروع وتنظيمه وميزانيته	٥
جيم -	السياسات والتوجيهات المحاسبية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ..	٦
دال -	نقل المعلومات والتدريب	٧
هاء -	التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	١٠
ثالثا -	اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة	١٤
ألف -	نظرة عامة	١٤
باء -	إدارة المشروع وتنظيمه	١٥
جيم -	أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ..	١٥
دال -	التعاون مع مشروع أوموجا	٢٠
هاء -	نقل المعلومات والتدريب	٢٢
واو -	حالة النفقات	٢٥
رابعا -	الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة	٢٧

المرفقات

الأول -	ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية	٢٨
الثاني -	المرحلة التي بلغتتها عملية وضع الدورات التدريبية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩	٣٠
الثالث -	تواريخ تنفيذ منظمات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية	٣١
الرابع -	الجدول الزمني لاعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٢٠٠٩-٢٠١٤ ..	٣٢

أولا - مقدمة

١ - تعد البيانات المالية للأمم المتحدة ولجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وأقر المحاسبون ومراجعو الحسابات في منظومة الأمم المتحدة بأن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لا تواكب الممارسات الفضلى في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٥، خلصت فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة (فرقة العمل) إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يحسّن التقارير المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من حيث النوعية والقابلية للمقارنة والمصدقية. وأيدت هذا الأمر شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المسؤولة أمام مجلس الرؤساء التنفيذيين المعنيين بالتنسيق. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واستجابة لمقترح فرقة العمل، أوصت هذه اللجنة بأن تعتمد جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة هذه المعايير في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠.

٢ - وتشتمل الاستراتيجية المتعلقة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على عنصرين هما: اتباع نهج مرحلي بشأن التنفيذ واتباع نهج ثنائي المستوى بشأن الموارد. والمقصود من التنفيذ المرحلي هو اعتماد المنظمات هذه المعايير على مرحلتين، على أن تقوم المجموعة الأولى من "المنظمات الرائدة" باعتمادها اعتبارا من عام ٢٠٠٨ والمجموعة الثانية اعتبارا من عام ٢٠١٠ أو بعده. وأتاح هذا الأمر للمنظمات الراغبة في التنفيذ بشكل أسرع التحرك في هذا الاتجاه بالسرعة التي تشاء. كما أتاح للمنظمات الأخرى التعلم من المنظمات الرائدة. واعتمد برنامج الأغذية العالمي المعايير المذكورة اعتبارا من عام ٢٠٠٨، بينما تقوم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي ومنظمات أخرى باعتمادها تدريجيا ومن المتوقع الآن أن تُعتمد برمتها بحلول عام ٢٠١٠.

٣ - أما النهج الثنائي المستوى، فهو يتمثل في توفير موارد اعتماد المعايير المذكورة على صعيد المنظومة ككل وفي كل منظمة من المنظمات. وفي عام ٢٠٠٦، أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروعا على صعيد المنظومة ممولا بشكل مشترك لدعم إنشاء إطار موحد من السياسات المتطابقة مع نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولتحقيق وفورات في سياق معالجة المسائل المشتركة المتعلقة بتطبيق هذه المعايير. ويتم في إطار المشروع الذي يشمل المنظمة ككل إعداد السياسات والتوجيهات التي تتصل بالمعايير المذكورة، وتوفير أشكال أخرى من الدعم لاعتمادها.

٤ - أما على صعيد كل منظمة على حدة، فإن كلا منها مسؤول عن تشكيل فريقه الخاص المعني بالمشروع وعن تخصيص الموارد الكافية لكفالة اعتماد المعايير بنجاح.

٥ - وفي الأمم المتحدة، التمس الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ (A/60/846/Add.3) الموافقة على اعتماد هذه المعايير في إطار تدابير الإصلاح المقترحة لتصبح المنظمة أقوى على الصعيد العالمي، وشدد على فوائد اعتمادها من حيث تحسين نظم الإدارة والمساءلة والشفافية.

٦ - وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/60/870) بأن تعتمد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأشارت إلى أنه ينبغي أن يتزامن الجدول الزمني المقترح لاعتمادها مع اعتماد أي نظام جديد لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة. ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد الأمم المتحدة هذه المعايير وعلى الموارد المطلوبة للشروع في عملية اعتمادها. ووافقت الجمعية العامة في القرار نفسه على الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل المعمول به في المنظمة بجيل جديد من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة أو أي نظام مماثل آخر.

٧ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدم الأمين العام أول تقاريره المرحلية عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806). ويمثل هذا التقرير نسخة محدثة للتقرير المرحلي الأول، فهو يتضمن معلومات مفصلة عن التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويتضمن الفرع الثاني من التقرير عرضاً للتقدم الذي شهده اعتماد المعايير على صعيد المنظومة، يليه في الفرع الثالث عرض للتقدم الذي شهدته الأمم المتحدة في هذا المجال. ويرد في الفرع الرابع لهذا التقرير الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه.

ثانياً - مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

ألف - لمحة عامة

٨ - كما جاء في الفقرة ٣ أعلاه، وافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على مشروع ممول بشكل مشترك لدعم اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وتشمل المسؤوليات المحددة وضع سياسات وتوجيهات محاسبية موحدة على صعيد المنظومة؛ ورصد مدى التقدم المحرز في اعتمادها في المنظمات؛ وتبادل المعلومات بما في ذلك الدروس التي استخلصتها المنظمات الرائدة؛ والمساهمة في تطوير المعايير الجديدة التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومنذ صدور التقرير المرحلي السابق، يحقق الفريق المعني بمشروع المعايير المذكورة إنجازات في

مجالات كبرى تتمثل في إعداد وثائق توجيهية إضافية بشأن المحاسبة، والمساهمة في إعداد معايير جديدة، ونقل المعلومات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإعداد دورات تدريبية بشأن المعايير المذكورة. وترد أدناه، بعد عرض لمحة مقتضبة عن إدارة المشروع وتنظيمه وميزانيته، معلومات إضافية عن التقدم المحرز في كل من هذه المجالات.

باء - إدارة المشروع وتنظيمه وميزانيته

٩ - ينفذ مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة برعاية إطار مسؤولية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. والفريق المعني بالمشروع مسؤول أمام لجنة توجيهية تضم في عضويتها منظمات توجد مقارها في نيويورك وجنيف وروما وفيينا. واللجنة التوجيهية مسؤولة أمام فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية (فرقة العمل) المسؤولة، عن طريق شبكة المالية والميزانية، أمام اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي عام ٢٠٠٦، أقرت هذه اللجنة ميزانية لأربع سنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩) مخصصة لفريق معني بالمشروع يضم خمسة موظفين من الفئة الفنية (المساعدة المؤقتة العامة).

١٠ - وإضافة إلى هيكل إدارة المشروع، أنشئت أفرقة نقاش متخصصة إقليمية في نيويورك وجنيف وروما لتسهيل عملية التشاور بشأن السياسات والتوجيهات المحاسبية. وتستعرض أفرقة النقاش هذه الأوراق المحاسبية التي يعدّها الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة، ويقدم تعليقات خطية يعمد الفريق إلى تحليلها. ومن ثم تُرفع كل مسودة ورقة إلى فرقة العمل لكي تستعرضها وتوافق عليها، مشفوعة بالتعليقات الواردة عليها، والتحليل وقائمة بالصيغ المنقحة التي يتم التوصل إليها. وتساعد عملية التشاور الرسمية هذه على اتخاذ فرقة العمل قرارات عالية الجودة وعلى قبول المنظمات هذه القرارات.

١١ - ومنذ صدور التقرير المرحلي الأخير، حدث تطور بارز ألا وهو قرار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في شباط/فبراير ٢٠٠٩ الموافقة على مواصلة المشروع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشارت هذه اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، حينما أقر المشروع، إلى احتمال دعم المنظومة ككل للمشروع فيما بعد عام ٢٠٠٩. وعقب عملية التشاور بشأن مختلف الخيارات، أوصى أعضاء في فرقة العمل وشبكة المالية والميزانية اللجنة الرفيعة المستوى بضرورة مضي المنظومة في دعم المشروع بمستوى أدنى. والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تقل بنحو ٤٣ في المائة عن ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إذ تبلغ ٣٣١ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٣٣٢ مليون دولار، وهي تغطي تكاليف رئيس فريق واحد برتبة ف-٥ ومحللين ماليين برتبة ف-٤ ومساعد بدوام جزئي من فئة الخدمات العامة.

وتغطي الأنشطة المشمولة بالمشروع للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ نقل المعلومات والتنسيق (عما في ذلك التقارير المرحلية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)؛ وإعداد السياسات والتوجيهات المحاسبية؛ والمساهمة في تطوير المعايير الجديدة التي يعدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

جيم - السياسات والتوجيهات المحاسبية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

السياسات والتوجيهات المحاسبية

١٢ - وُضع في عام ٢٠٠٧ إطار موحد من السياسات المحاسبية. وانصب التركيز خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على وضع المزيد من التوجيهات، وإعداد سياسات جديدة لغرض وحيد يتمثل في معالجة الخيارات المطروحة نتيجة للمعايير الجديدة والمعدلة. وأعد الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة ١٤ ورقة من التوجيهات المحاسبية الجديدة و ٣ ورقات بشأن السياسات العامة وذلك أثناء فترة الخمسة عشر شهرا الممتدة بين ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وترد قائمة بهذه الورقات في المرفق الأول لهذا التقرير. واستعرضت فرقة العمل جميع الوثائق الأربع عشرة المتعلقة بالتوجيهات ووافقت عليها. واستعرضت فرقة العمل من جديد تسع ورقات إضافية لم تكن قد فصلت فيها أثناء السنوات الماضية، ووافقت عليها. كما أُنجزت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ استشارات التمس فيها توفير التوجيهات بشأن توحيد البيانات المالية. وأعد المستشارون ما يلي: استبيانا عن توحيد البيانات المالية، ملأته جميع المنظمات وصيغت نتائجه في موجز؛ وتوجيهات مفصلة بشأن مسائل توحيد البيانات المالية كونها تتعلق بأربع منظمات (منظمة الطيران المدني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة)؛ وورقة توجيهات بشأن توحيد البيانات. وتُبحث مسألة توحيد هذه البيانات في الأمم المتحدة بمزيد من التفصيل في الفرع "رابعاً" أدناه. ومنذ بدء المشروع، أُعد ما مجموعه ٥٦ ورقة بشأن المحاسبة.

التعاون مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٣ - يتولى مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إعداد المعايير الجديدة ومراجعة الموجود منها. ويتولى الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة مسؤولية عرض المسائل التي تعني منظومة الأمم المتحدة على المجلس المذكور ونقل آخر التطورات المتعلقة بالمجلس إلى أعضاء فرقة العمل. وكثف المجلس أنشطته أثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. واستتبع ذلك اشتداد

الحاجة إلى المساهمات والتواصل أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأثناء الفترة من ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أعد الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة ثلاث ورقات تضمنت تعليقاته وأنجز تحليلات أولية بشأن ستة مشاريع معايير (الاستقصاء رقم ٣٦ بعنوان "الحاسبة المتعلقة بالزراعة"، والاستقصاء رقم ٣٧ و ٣٩ بعنوان "الصكوك المالية" (ثلاثة معايير جديدة)، والاستقصاء رقم ٤٠ بعنوان "الأصول غير المادية"، والاستقصاء رقم ٤١ بعنوان "مجموعات المنظمات". ومن ضمن ما تمت المساهمة به عبر المشاركة في اجتماعات المجلس التعليق على هذه المعايير وغيرها من المعايير التي لا تزال في المراحل الأولى من الإعداد، وعلى الأوراق التي تضمنت الاستشارات التي قدمت إلى المجلس بشأن الإطار المفاهيمي، وعلى خطة المجلس الاستراتيجية.

١٤ - وما أن تصدر المعايير الجديدة (أو تراجع المعايير الموجودة) حتى يغدو من الضروري تنقيح الأوراق المتعلقة بالحاسبة على صعيد المنظومة. وقد يلزم تحديث المصطلحات والمراجع، وفي حالات قليلة قد تحدث تغييرات في المضمون. ولا يتوقع أن تؤدي المعايير الستة الجديدة الأنفة الذكر إلى أي تغييرات ذات شأن، لأنها تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي ولأن التوجيهات على صعيد المنظومة أيضا تستند إليها. وتغطي ميزانية المشروع للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ استمرار انخراط مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لكفالة نظره في المسائل المتعلقة بمنظومة الأمم المتحدة في سياق إعداد المعايير الجديدة.

دال - نقل المعلومات والتدريب

١٥ - يشكل نقل المعلومات الفعلي جانبا حيويا من المشروع على صعيد المنظومة. وأعد الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة منتجات وفتح دروبا لنقل المعلومات المتصلة بالتوجيهات والسياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبآخر المستجدات المتعلقة بهذه المعايير، والتدريب عليها، وعمد التقدم المحرز في اعتمادها في المنظمات، إلى جانب المعلومات المتعلقة بمجموعة واسعة من المسائل الأخرى المتصلة باعتماد المعايير المذكورة. وشهدت عملية نقل المعلومات هذه خلال الأشهر الستة عشر الممتدة بين ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ تقدما تمثل في ما يلي:

(أ) إصدار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تقريرين مرحليين بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (شمل أحدهما الفترة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ والثاني الفترة المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)؛

(ب) تعميم معلومات عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (شملت نتائج أربعة من اجتماعاته، ومشاريع المعايير، وتحليلات مشاريع المعايير) والمسائل التي أثّرت مع المجلس؛

(ج) الاضطلاع بأعباء الموقع الإلكتروني الخاص بالمعايير المحاسبية التابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

اجتماعات فرقة العمل

١٦ - تحقق إنجاز هام تمثل في تنظيم اجتماعين لفرقة العمل (في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩). وورد في جدول أعمال كل من الاجتماعين ما يربو على ٢٠ بنداً مختلفاً شملت تقديم ورقات بشأن المحاسبة وعروض عن مجموعة متنوعة من المسائل المتصلة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (إدارة المشروع، أدلة عن المعايير المذكورة، نقل معلومات عنها والتدريب عليها، على سبيل المثال)، وعقد جلسات فرعية لمناقشة المواضيع بمزيد من العمق. وكان الحدث البارز في اجتماع فرقة العمل في أيار/مايو ٢٠٠٩ العروض التي قدمت عن تطبيق برنامج الأغذية العالمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويوفر الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة دعماً هاماً لإجراء الاستعراضات والمناقشات الفنية، إضافة إلى تقديمه الخدمات إلى الاجتماعات بحد ذاتها إذ يسهر على توافر جميع أوراق اجتماعات فرقة العمل، وتنظيم جدول الأعمال وقائمة المشاركين في الاجتماعات وصياغة محاضر الاجتماعات.

١٧ - ويجري تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمعايير المحاسبية باستمرار، ويُرسَل إلى أعضاء فرقة العمل وقادة الأفرقة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ما متوسطه رسالتان بالبريد الإلكتروني شهرياً وتنظّم المسائل والطلبات في مجموعات. وتوفر الرسائل الإلكترونية معلومات عن مناقشات أفرقة النقاش المتخصصة واللجنة التوجيهية، وعن آخر التطورات المتعلقة بمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما تلتزم تعليقات على الأوراق المتعلقة بالمحاسبة ومشاريع المعايير، ومعلومات عن مدى تطبيق المنظمات لهذه المعايير.

التواصل مع مراجعي الحسابات

١٨ - بقي التواصل مع مراجعي الحسابات الخارجيين لبحث المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إحدى الأولويات العليا أثناء هذه الفترة. وشمل هذا التواصل تقديم عرض لممثلي الفريق التقني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين (الفريق التقني)

في آذار/مارس ٢٠٠٩، ومشاركة ممثلي الفريق التقني في اجتماعي فرقة العمل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩، وتوفير ورقات المحاسبة لمراجعي الحسابات عن طريق القسم المخصص لهم على الموقع الإلكتروني الخاص بالمعايير المحاسبية. وقدم ممثلو الفريق التقني عروضاً في كل من هذين الاجتماعين. وفي اجتماع أيار/مايو ٢٠٠٩، قام مراجع الحسابات الخارجي لبرنامج الأغذية العالمي بوصف عملية تطبيق البرنامج للمعايير المذكورة من وجهة نظر مراجع الحسابات.

التدريب

١٩ - تقع على المنظمات مسؤولية إعداد خططها التدريبية بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ التدريب وفقاً لما هو مقرر. إضافة إلى ذلك، أُعد نهج على صعيد المنظومة لدعم التدريب الذي توفره المنظمات في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو ينفذ على ثلاث مراحل:

(أ) **المرحلة ١ - تقييم احتياجات التدريب:** أجري في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ استقصاء لتقييم الاحتياجات اللازمة للتدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتبين من الردود إلى أن عدد المشاركين في الحلقات التدريبية على هذه المعايير في منظومة الأمم المتحدة ككل قدر بصورة أولية بنحو ٣٦ ٠٠٠ موظف، يحتاج ٦٥ في المائة منهم إلى التدريب لغرض التوعية، و ٢٥ في المائة إلى التدريب على المفاهيم، و ١٠ في المائة إلى التدريب على المفاهيم المتخصصة. وتؤكد من الاستقصاء أن مجموعة واسعة من الموظفين، على سبيل الذكر لا الحصر، بحاجة إلى التدريب على هذه المعايير؛

(ب) **المرحلة ٢ - تأمين الدروس التدريبية:** حددت مجموعة من ١٨ درساً تدريبياً تغطي احتياجات التدريب لغرض التوعية والتدريب على المفاهيم رئي أنها تحتاج إلى تطوير (انظر المرفق الثاني من هذا التقرير)، ويستعان بشركة مقاولات لتطويرها؛

(ج) **المرحلة ٣ - تقديم التدريب:** تقوم كل منظمة من المنظمات، في سياق المرحلة ٣، بالتخطيط لتوفير التدريب فيها وإدارته وتنفيذه، عن طريق استخدام مواد التدريب على نطاق المنظومة كلما تيسرت. وفي هذه المرحلة، تقوم جميع المنظمات بإعداد خطط التدريب الخاصة بها وتكييفها وفقاً لاحتياجات كل منها.

٢٠ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أُنجز القسم الأكبر من الأعمال الأولية لإعداد الدورات التدريبية. ويُتوقع أن تنجز الدروس الثمانية عشر جميعاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وترد في المرفق الثاني قائمة بالدروس التدريبية وحالة تنفيذها حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٢١ - ويمثل إكمال هذه الدروس الثمانية عشر (٧ دروس تدريبية تُجرى بالاستعانة بالحاسوب و ١١ درسا يقدمها مدرّب) إنجازا بارزا يعود الفضل في تحقيق القسم الأكبر منه إلى الجهود التي بذلها فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نقلت مهمة إدارة الاستشارات المتعلقة بالتدريب على هذه المعايير إلى فريق الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٤١)، وذلك بعد أن بدا واضحا أن نقص الموارد المخصصة للفريق المعني بهذه المعايير على صعيد المنظومة يعني أن الموارد لن تكون كافية لتوفير استعراض سريع وعلى مدار الساعة وذي جودة لمشاريع الدروس التدريبية. ومنذ عملية النقل هذه، يقدم الفريق المذكور قدرا ضئيلا من الدعم في مجال استعراض الدروس التدريبية.

٢٠ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تم إنجاز معظم الأعمال المتعلقة بالدورة الابتدائية. ويتوقع أن تنجز الدورات الـ ١٨ كلها خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. ويرد في المرفق الثاني قائمة بالدورات التدريبية والحالة التي بلغت في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٢١ - وإنجاز الدورات الـ ١٨ (٧ دورات تستند إلى الحاسوب و ١١ دورة بقيادة مُعلم) هو إنجاز كبير، ومعظم ذلك يعود الفضل فيه إلى جهود فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نقلت المسؤولية عن إدارة الاستشارات التدريبية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى فريق الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٤١ أدناه)، بعد أن غدا من الواضح أن التخفيضات في موارد فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة تعني أن الموارد لن تكون كافية لتوفير التحول السريع والاستعراض العالي الجودة لمشروع الدورات. وقدم الفريق دعما ضئيلا على نطاق المنظومة في استعراض الدورات التدريبية منذ تمت عملية النقل.

هاء - التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٢ - ما برحت المؤسسات جميعها تحرز تقدما، لكن بعض هذه المؤسسات اضطرت إلى أن ترجئ مواعيدها للتنفيذ إلى عامي ٢٠١١، ٢٠١٢، وفي حالة الأمم المتحدة، إلى عام ٢٠١٤. وكان الإنجاز الكبير هو نجاح برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من عام ٢٠٠٨. أما المؤسسات اللتان قررتا أصلا اعتماد المعايير في عام ٢٠٠٨، وهما منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، فقد عدلتا موعد

التنفيذ لتصبح ٢٠١٠. ومجموع المؤسسات التي يتوقع الآن أن تنفذ تلك المعايير حتى عام ٢٠١٠ هي عشر مؤسسات.

التأهب لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٠

٢٣ - لكي تعتمد أي منظمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداء من عام ٢٠١٠، من الضروري أن تكون جميع السياسات والإجراءات والنظم جاهزة بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبسبب الوقت اللازم لإدخال التعديلات على السياسات والإجراءات والنظم، ستحتاج معظم المنظمات إلى إنجاز خطوات التنفيذ الرئيسية، كاعتماد الميزانية، ووضع خطط المشروع التفصيلية، وتقييم التعديلات الضرورية في نظام المعلومات قبل الموعد المستهدف بعامين على الأقل. لذلك، وبالنسبة للمنظمات التي ستنفذ هذه المعايير اعتباراً من عام ٢٠١٠، ينبغي أن تكون هذه الخطوات التنفيذية جاهزة في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٤ - وقد نشأ خلال عام ٢٠٠٨ قلق إزاء استعداد بعض المنظمات في عام ٢٠١٠، عندما غدا من الواضح أن المنظمات لم تنجز الخطوات الرئيسية. وعلى سبيل المثال، وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، فإن ٢٥ في المائة من المنظمات لم تكن قد تلقت بعد الموافقة على الميزانية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، و ٣٠ في المائة منها لم يكن لديها جدول زمني وخطّة مشروع تفصيليان، و ٣٥ في المائة لم تكن قد أنجزت عمليات التقييم للتعديلات الضرورية في النظام. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ٦٥ في المائة فقط من المنظمات عن تطابق الجدول الزمني لمشروع تخطيط الموارد في المنظمة مع الجدول الزمني لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد وجه نظر اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بأن هناك قلقاً إزاء استعداد المنظمات لموعد التطبيق في عام ٢٠١٠. وقد شجعت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٩، المنظمات على اتخاذ الخطوات المناسبة لتحقيق الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٠ قدر الإمكان، ولكن أيضاً على استعراض مواعيدها المستهدفة أو تعديلها عند الضرورة.

المواعيد المنقحة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٥ - من المحتمل نشوء تكاليف إضافية كبيرة وعدم استقرار في المشروع عندما تحاول منظمة من المنظمات التعجيل بإدخال التغير بأسرع مما هو ممكن عملياً. وحتى منتصف عام ٢٠٠٨، كانت قد خلصت منظمتان - هما الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة - فعلاً

إلى أن مشروعيهما سيحتاجان إلى التمديد إلى ما بعد عام ٢٠١٠. وثمة منظمات أخرى قد نقحت الآن مواعييدها للتنفيذ.

٢٦ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أبلغت ١٠ منظمات عن أن مواعييدها المستهدفة ما برحت هي عام ٢٠١٠، ولو أن منظمتين من هذه المنظمات أشارتا إلى أنهما تزمعان إعادة النظر في ذلك الموعد قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وتخطط ثلاث منظمات الآن لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١١، في حين تزمع سبع منظمات تنفيذها بحلول عام ٢٠١٢. وقد مددت الأمم المتحدة موعدها للتنفيذ حتى عام ٢٠١٤ وسيلقى هذا مزيداً من البحث في الفرع الثالث أدناه. ويرد في المرفق الثالث من هذه الوثيقة قائمة بالمنظمات ومواعيدها المقررة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أسباب الإرجاء والاستعداد حتى عام ٢٠١٢

٢٧ - الأسباب الرئيسية التي حدثت بالمنظمات إلى الإبلاغ عن إرجائها تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي:

- (أ) التأخر في الحصول على الموافقة من أجل التمويل اللازم؛
- (ب) الحاجة إلى التوفيق بين الجداول الزمنية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبين الجداول الزمنية المتصلة بمشروع تخطيط الموارد في المنظمة؛
- (ج) تحسين تقدير نطاق الأعمال ذات الصلة وتعقدها بعد إنجاز تشخيص التعديلات اللازم إدخالها على الإجراءات والنظم؛
- (د) المشاكل في تعيين موظفي المشروع واستبقائهم؛
- (هـ) التنافس بين مبادرات الإصلاح الذي يحد من قدرة الموظفين على الاشتراك في المسائل المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٨ - وفي حالة المنظمات التي تخطط الآن للتنفيذ اعتباراً من عام ٢٠١٢، ينبغي لها أن تنجز خطوات التنفيذ المدرجة أدناه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك كي يتسنى التنفيذ في عام ٢٠١٢ دون التعرض لأخطار كبيرة. وفيما يلي التقدم الذي أحرزته المنظمات في إنجاز هذه الخطوات الرئيسية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩:

- (أ) الحصول على موافقة مجالس الإدارة (١٠٠ في المائة)؛
- (ب) وجود ميزانية معتمدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (٩١ في المائة)؛

(ج) تعيين مديرين لمشاريع لتنفيذ المعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام (٩٥ في المائة)؛

(د) إعداد الجدول الزمني وخطة المشروع التفصيليين (٧٣ في المائة)؛

(هـ) استعراض المعايير وتحديد الآثار (٩١ في المائة)؛

(و) إنجاز تقييم التعديلات الضرورية في النظم (٨٦ في المائة)؛

(ز) إعداد خطة الاتصالات (٦٤ في المائة)؛

(ح) إعداد خطة التدريب (٣٢ في المائة).

٢٩ - وبعد إنجاز هذه الخطوات، يتبقى معظم الأعمال المتعلقة بسير المشروع. فوجود فريق داخلي للمشروع مزود بموارد جيدة ويحظى بدعم قوي من الإدارة العليا ومن إدارات التشغيل والعمليات، والمراجعين الخارجيين للحسابات، ومجلس إدارة المنظمة، كلها عناصر هامة لنجاح التنفيذ.

المؤسسة التي بادرت بالتطبيق - برنامج الأغذية العالمي يعتمد المعايير ابتداء من عام ٢٠٠٨

٣٠ - اعتمد برنامج الأغذية العالمي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ أصدر أول مجموعة له من البيانات المالية التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن الجدير بالذكر أن المراجع الخارجي للحسابات قد أصدر رأيا بلا تحفظ بشأن البيانات مع عدم التأكيد على أي فقرات فيها. كما قدم برنامج الأغذية العالمي كتيباً قصيراً سهل القراءة جداً بشأن أول مجموعة له من البيانات المالية المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو متاح على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين/معايير المحاسبة ويتضمن موجزاً لعوامل النجاح الحساسة بالنسبة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد عرض برنامج الأغذية العالمي خبراته على المنظمات الأخرى في اجتماع فرقة العمل في أيار/مايو ٢٠٠٩. ونظراً للاهتمام الكبير الذي أبداه المشاركون في الاجتماع والعدد الكبير من الأسئلة التي طُرحت، اجتمع فريق برنامج الأغذية العالمي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وقت لاحق مع المنظمات التي توجد مقارها في نيويورك وجنيف وفيينا خلال شهري أيار/مايو وتموز/يوليه للمضي في التعريف بما يتمتع به برنامج الأغذية العالمي من خبرات في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ثالثاً - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

ألف - نظرة عامة

٣١ - قدم الأمين العام في تقريره المرحلي الأول المتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة (A/62/806) عام ٢٠١١ موعداً مستهدفاً لتنفيذ الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك رهناً بإنشاء وحدات نظام تخطيط الموارد في المنظمة، اللازمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وقد أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في الفقرة ٩ من تقريرها A/63/496، إلى ملاحظة مجلس مراجعي الحسابات التي مفادها أن التأخر في تمويل مشروع تخطيط الموارد في المنظمة سيكون له أثر مباشر على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ورأت أن هذا قد يكون مستحسنًا لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، بدلاً من تنفيذها في منتصف فترة ميزانية السنتين. وبهذه الطريقة، يمكن إعداد البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أحاطت الجمعية العامة علماً في قرارها ٦٣/٢٦٢ بتقرير الأمين العام المرحلي الأول وأقرت النتائج والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٣٢ - وقدم الأمين العام تقريراً مرحلياً منفصلاً عن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة (A/64/380)، الذي يُشار إليه الآن باسم مشروع أوموجا، الذي يوصي، في جملة أمور، بأنسب الاستراتيجيات لتنفيذ تخطيط الموارد بالنسبة للمنظمة. وتتوخى استراتيجية التنفيذ "التجربة أولاً" الموصى بها نشر نظام تخطيط الموارد على نطاق المنظمة حتى الربع الثالث من عام ٢٠١٣. ومن ثم، تم تعديل الأنشطة والجدول الزمني لمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كي تتطابق مع الجدول الزمني المنقح لمشروع أوموجا كما عدّل الموعد المستهدف للمجموعة الأولى الكاملة من البيانات المالية التي تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالنسبة للأمم المتحدة فأصبح ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهذا الموعد المستهدف ما برح خاضعاً لتنفيذ مشروع أوموجا بنجاح وفي الوقت المحدد.

٣٣ - ومن التطورات الهامة الأخرى التي حدثت خلال الفترة من نيسان/أبريل حتى تموز/يوليه ٢٠٠٩ تعزيز هيكل الإدارة لتوفير توجيه أفضل؛ وفي هذا الصدد، فإن دور وعضوية لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد وسّعا كي يشملوا التمثيل من الميدان وجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما أُحرز تقدم ملموس في إعداد المنتجات التدريبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والخطط لنشرها. وفضلاً عن ذلك، ما برح العمل مستمراً في مجال وضع السياسات والإرشادات المحاسبية التي تراعي

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ كما ستركز الأنشطة المقبلة على تفعيل هذه السياسات وتعزيز الاتصال. وفي الفروع التالية من التقرير وصف لهذه السياسات.

باء - إدارة المشروع وتنظيمه

٣٤ - إثر موافقة الجمعية العامة على أن تعتمد المنظمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، شكلت اللجنة التوجيهية للأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتقتصر العضوية في اللجنة التوجيهية، كما يقتصر دورها إلى حد كبير، وبالنحو الذي تمت صياغته أولاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات وعلى إقرار السياسات والإرشادات المتساوقة التي تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٩، تم إنشاء لجنة توجيهية منقحة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تابعة للأمم المتحدة بدور وعضوية موسعين. وبموجب الدور الموسع للجنة التوجيهية للأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تضطلع اللجنة بالمسؤولية عن الإشراف على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وعن إرشاد جميع مكاتبها وإداراتها، وذلك عن طريق، جملة أمور منها، ضمان المشاركة من الميدان ومن جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وضمان التوفيق الزمني مع مشروع أوموجا. وبالإضافة إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، تضم اللجنة التوجيهية الآن تمثيلاً من إدارة الدعم الميداني في المقر والميدان، وفي المكاتب خارج المقر، وفي اللجان الإقليمية، وفي مشروع أوموجا.

٣٦ - ويشير توسيع دور وعضوية اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابعة للأمم المتحدة والبدء في عقد اجتماعات شهرية منتظمة إلى زيادة الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة. فاجتماعات اللجنة التوجيهية الشهرية تُعقد من خلال مؤتمر الفيديو، ومن المقرر عقد اجتماع وجها لوجه في وقت لاحق من هذه السنة، وذلك إلى جانب حلقة العمل السنوية لكبار موظفي المالية.

جيم - أنشطة فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٧ - أنشئ فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في إطار مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. ويضم فريق المشروع حالياً خمسة أعضاء، بينهم رئيس فريق المشروع برتبة ف-٥، الذي عُين اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وموظفين اثنين من الفئة الفنية برتبة ف-٤، وموظف واحد من

الفئة الفنية برتبة ف-٣، وعضو في الفريق من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى. ويجري الآن تعيين ثلاثة أعضاء إضافيين من الفئة الفنية في فريق المشروع، وبهذا سيرتفع عدد أعضاء فريق المشروع إلى ثمانية، مما يوسع بشكل ملموس من قدرة فريق المشروع تحسباً لتسارع الخطى في أنشطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك إلى جانب مشروع أوموجا.

٣٨ - وحتى الآن، تم تمويل فريق المشروع لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة من موارد من كل من ميزانية الأمم المتحدة العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام؛ ومن أصل وظائف الفئة الفنية السبع المقررة حالياً، تُمول ثلاث وظائف من ميزانية الأمم المتحدة العادية وأربع وظائف من خلال المساعدة العامة المؤقتة من حساب دعم عمليات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تُمول وظيفة الخدمات العامة - الرتب الأخرى من ميزانية الأمم المتحدة العادية.

٣٩ - وما برحت المهام الرئيسية لفريق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتمثل في المهام التالية:

(أ) إدارة مشروع المنظمة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بما يضمن تقديم نواتج؛

(ب) العمل مع فريق المشروع لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة للتقدم في السياسات/الإرشادات المحاسبية المتساوقة، على نطاق المنظومة، وتقديم موقف الأمم المتحدة بهذا الشأن؛

(ج) إنجاز مهام التنفيذ المحددة وهي: تقرير السياسات/الإشادات المحاسبية التي تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وما يتصل بها من مقتضيات العمل، وتفاصيل البيانات المالية النموذجية التي تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وضمان الاتصال الداخلي الفعال؛ والإشراف على نشر التدريب بالنسبة للأمم المتحدة؛ وإنتاج الوثائق المناسبة؛

(د) استخدام الخبراء الاستشاريين الضروريين وضمان توفير المنجزات المتوخاة بموجب العقود؛ وقد أرجئ العمل في هذا المجال كي يبدأ حوالي نهاية عام ٢٠٠٩، بالنظر إلى التوفيق الزمني بين الأنشطة المقرر أن يضطلع بها الخبراء الاستشاريون المعنيون بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والأنشطة ذات الصلة التي ينطوي عليها مشروع أوموجا.

إعداد المنتجات التدريبية

٤٠ - خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهي الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان أحد المنجزات الرئيسية لفريق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة في مجال التدريب، ويتضمن العمل مع الخبراء الاستشاريين على إعداد المنتجات التدريبية المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كيما تستخدمها المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة.

٤١ - وكما ذكر في الفقرة ٢١، نُقلت المسؤولية عن إدارة الاستشارات التدريبية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة إلى فريق المشروع، الذي كُلِّف بضمان تقديم منتجات تدريبية عالية الجودة تبيّن مسائل خاصة بمنظومة الأمم المتحدة. وقد استلزم هذا العمل جهداً كبيراً، تطلب تفرغ دائم من خبيرين ماليين في المتوسط من الفريق المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة على مدى الأشهر السبعة الماضية؛ وقد أوشك هذا العمل على الانتهاء بنجاح (انظر المرفق الثاني).

السياسات والإرشادات المحاسبية

٤٢ - قام فريق المشروع لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة باستعراض وتوثيق موقف الأمم المتحدة بشأن ورقات السياسات/الإرشادات المحاسبية على نطاق المنظومة التي تم إعدادها (انظر الفقرة ١٢) بعد التباحث مع الأفرقة العاملة ذات الصلة. وزود مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات بنسخ عن ورقات السياسات/الإرشادات المحاسبية وطلب منه التعليق عليها. كما قام فريق المشروع بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة بتقديم الدعم لأعمال وضع السياسات التي يضطلع بها المجلس المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB)، وذلك بتقديم التعليقات بشأن مشروع الإطار النظري المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي ينظر فيه حالياً المجلس المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وبشأن المشاريع الأولية للصكوك المالية - الإثبات والقياس، وبشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول غير المادية.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل فريق المشروع لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع للأمم المتحدة بشأن المحاسبة والإبلاغ اللذين يراعيان المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل المسائل الخاصة بالأمم المتحدة، وقام خلال فترة الأشهر الستة عشر لهذا التقرير باستعراض، جملة أمور، منها المحاسبة التي تراعي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل المخطط العام لتجديد مباني المقر، والإبلاغ عن السلع والخدمات العينية المقدمة بموجب اتفاق تحديد حالة القوات وبموجب اتفاق تحديد حالة البعثات، والمحاسبة بشأن ترتيبات

التمويل بموجب الاتفاق الإطاري المالي والإداري للجنة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، ما برح العمل مستمرا في عملية التوحيد بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، ووفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/496، الفقرة ٤) الداعية إلى أن تستعين الأمم المتحدة بخبرات المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، استعرضت عن كثب السياسات والإرشادات المحاسبية التي اعتمدها برنامج الأغذية العالمي بالنظر إلى أن تلك المنظمة قدمت أولى بياناتها المالية التي تمثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وتلقت رأيا بلا تحفظ يتعلق بمراجعة الحسابات. وهذا ما تم بحثه طوال العديد من الاجتماعات التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٩ مع مشاطرة برنامج الأغذية العالمي خبراته في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تم توثيق موجز عن الدروس التي اكتسبها برنامج الأغذية العالمي وعن عوامل النجاح الهامة للأغراض المرجعية والإرشادية للأمم المتحدة.

التوحيد

٤٥ - تقتضي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير) تقديم بيانات مالية موحدة، بمعنى، أن البيانات المالية للكيانات المقدمة للتقارير والهيئات الخاضعة لرقابتها تقدم باعتبارها كيانا واحدا. وكما أُشير في الفقرة ١٢ أعلاه، وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، فقد جرى التعاقد مع شركة خدمات استشارية لإجراء دراسة لتقديم التوجيه في تحديد نطاق الكيانات التي تقدم تقاريرها وفقا للمعايير لأغراض تقديم بيانات مالية موحدة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قدم الخبير الاستشاري عرضا أمام فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة بشأن التوحيد وقدم فيما بعد ورقة توجيهية؛ غير أن الورقة التوجيهية لم تخلص إلى استنتاجات قاطعة.

٤٦ - وبعد ذلك شرع فريق مشروع تنفيذ لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (المعايير) في مشروع لمواصلة النظر في مدى حاجة الأمم المتحدة لتقديم بيانات مالية موحدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكان النهج المتبع هو أن تُحدد أولا الكيان/الكيانات الأساسية المقدمة للتقارير التابعة للمنظمة ومن ثم يتم تحديد الكيانات ذات الصلة، وتطبيق اختبار "الرقابة" باستخدام معياري "السلطة" و"الفائدة" على النحو المبين في المعيار رقم ٦، "البيانات المالية الموحدة والمحاسبة المالية للكيانات المشمولة بالرقابة" ودراسة الاعتبارات ذات الصلة بمسألة التوحيد. ويقدم مكتب الشؤون القانونية المساعدة إلى فريق الأمم المتحدة لتنفيذ المشروع على دراسة العلاقات بين الأمم المتحدة والكيانات المتصلة بها

كأحد المدخلات الهامة لتطبيق اختبار "الرقابة". ويشمل مشروع التوحيد أيضا توحيد مختلف مجلدات البيانات المالية التي تُعدها حاليا الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، لأغراض التوحيد المحتمل أو التجميع على النحو الذي تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتسم مسألة التوحيد في إطار المعايير فيما يتعلق بالأمم المتحدة بالتعقيد ولا تزال قيد الدراسة مع مواصلة المشاورات المطلوبة مع مكتب الشؤون القانونية والصناديق والبرامج.

٤٧ - ووفقا لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/63/474، الفقرة ٢٢)، الداعية إلى أن تبقى الجمعية العامة مسألة التوحيد قيد الاستعراض، فستقدم أية توصيات متعلقة بتوحيد البيانات المالية للمنظمة إلى الجمعية العامة في تاريخ لاحق.

الأنشطة المخطط لها

٤٨ - يتوقع فريق الأمم المتحدة لتنفيذ المعايير أن يكرس في العام القادم مزيدا من الوقت لتنفيذ ما تم اعتماده من السياسات والإرشادات المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في الوقت الذي تخطى فيه التركيز على المشروع مرحلة تقرير السياسات المفاهيمية إلى مرحلة تطبيقها على نحو أكثر فعالية؛ وسينجز هذا بالاقتران مع العمل المتعلق بالتصميم الذي يضطلع به مشروع أوموجا (Umoja) (انظر الفقرة ٥٠ أدناه). وسيشمل إنفاذ السياسات تنسيق العملية لوضع الإجراءات التفصيلية وما يرتبط بها من تغييرات فيما يتعلق بسير العمل وسياسات المراقبة الداخلية. وستقدم شركة للخدمات الاستشارية الدعم إلى ما يقوم به فريق الأمم المتحدة لتنفيذ المعايير من عمل في هذا المجال وعن طريق زيادة إشراك أفرقة العمل الداخلية المعنية بالمعايير. وتعتمد الأفرقة العاملة على الخبراء في مجال الأنشطة، وفي ظل التوجيه العام لفريق الأمم المتحدة المعني بالتنفيذ، وسيطلب منهم مواصلة تحسين موقف منظومة الأمم المتحدة بشأن السياسات/التوجيهات المحاسبية، وتحليل الآثار العملية لاعتماد المعايير، وتحديد المسائل التي تحتاج إلى حلول مراعية للمعايير ووضع إجراءات تراعي المعايير وسير العمل، وكل ذلك بالاقتران مع التغييرات الأخرى المنبثقة عن مشروع أوموجا.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، سيعقد فريق الأمم المتحدة المعني بتنفيذ المعايير دورات تدريبية لتطبيق المعايير على نحو متدرج وسيقدم الدعم لجوانب التصميم الرفيع المستوى لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة ذات الصلة بالمعايير.

دال - التعاون مع مشروع أوموجا

٥٠ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠، إلى جانب مقرر اعتماد المعايير، الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالجيل المقبل من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة أو نظام مماثل آخر. وتمثل الاستراتيجية في إدماج عملية اعتماد المعايير في المشروع بغية تحسين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وكفالة تضافر الجهود بين المعايير ومشروع التدابير وأوموجا بشكل كامل والاقتصاد فيها.

٥١ - يعمل فريق الأمم المتحدة المعني بتنفيذ مشروع التدابير على نحو وثيق مع قادة الفريق التنفيذي لمشروع أوموجا لضمان إدراج احتياجات نظام المعلومات للتدابير في عملية اختيار البرامج الحاسوبية لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وخلال الأشهر القادمة، سيشارك فريق الأمم المتحدة المعني بتنفيذ التدابير مع فريق أوموجا في التصميم الرفيع المستوى لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وفي وضع جدول الحسابات، وهاكل ملفات البيانات وقاعدة البيانات، ومخطط الأعمال، وتوثيق خطط تحويل البيانات ونقلها، في جملة أمور أخرى. وبعد مرحلة التصميم، سيواصل مشروع التدابير العمل مع مشروع أوموجا وهو يتقدم نحو مرحلتين "البناء" و "التنفيذ".

توقيت تنفيذ المعايير الخاسبية الدولية للقطاع العام

٥٢ - كما ذكر آنفاً، عدل مشروع أوموجا استراتيجيته المتعلقة بالتنفيذ. لقد كان الاقتراح السابق أن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيجري تصميمه، وبناءه، واختباره ونشره في مرحلتين، ومع تعجيل أولويات، تشمل وحدات دعم الامتثال للمعايير، المدرجة في المرحلة ١، وستكتمل إلى حد كبير بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ونتيجة لذلك، فقد حدد التقرير المرحلي الأول عن التدابير (A/62/806) ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بوصفه التاريخ المستهدف للتدابير، رهنا بإنشاء وحدات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة اللازمة للتدابير بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٥٣ - ومع ذلك، وكما أُشير في الفقرة ٣١ من هذا التقرير، فقد كان من رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن من المستصوب تنفيذ التدابير في عام ٢٠١٢، بدلا من منتصف فترة السنتين. وبهذه الطريقة يمكن إعداد البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقا للتدابير. وأحاطت الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام المرحلي الأول وأيدت استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ومن ثم، جرى تعديل التاريخ المستهدف لتنفيذ المعايير إلى عام ٢٠١٢.

٥٤ - وتدعو استراتيجية التنفيذ المتعلقة بأوموجا الآن إلى تصميم، وإنشاء واختبار المشروع بشكل كامل ثم يعقب ذلك نشر أولي "للتجريب الأول"، ثم تعميم تدريجي على المكاتب حول العالم، (انظر الوثيقة A/64/xxx). وتتوقع هذه الاستراتيجية المتعلقة بالتنفيذ تعميما تجريبيا خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ وأن يعمل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة بكامل طاقته على نطاق المنظمة بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

٥٥ - وإذا وضعنا في الاعتبار أن جميع المكاتب ستكون في حاجة للبيانات المراجعة للتدابير منذ بداية الفترة المالية وأن البيانات يجب الاحتفاظ بها على نحو يراعي التدابير طوال الفترة المالية، فإن المنظمة تستهدف الآن إعداد المجموعة الأولى الكاملة للبيانات المالية المراجعة للتدابير للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفيما يتعلق بفترة السنتين الحالية وفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فستواصل المنظمة إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الحالية، أي نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وستكون فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ فترة انتقالية صعبة، مع تحديات إضافية ناشئة عن كون بعض المكاتب تعمل في ظل سياسات التدابير وأخرى في ظل نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وحيث أن البيانات المالية يجب أن تستخدم السياسات المحاسبية نفسها في جميع المكاتب المذكورة، فسيحدد فريق الأمم المتحدة المعني بتنفيذ التدابير بالاقتران مع فريق مشروع أوموجا عملية يتم من خلالها إعداد تقارير ملائمة مراعية لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتقتضي التفاصيل المتعلقة بكيفية تحقيق هذا الأمر المزيد من التحليل.

٥٦ - تتمثل الخطة، فيما يتعلق بالبيانات المالية لعمليات حفظ السلام، في إعداد أولى للبيانات المالية المراجعة للتدابير في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن أجل تحقيق هذا، فإن تحويل جميع بعثات حفظ السلام إلى نظام أوموجا ينبغي أن يكون قد اكتمل بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٣. وستكون السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ فترة انتقالية صعبة ويجب الاضطلاع بنهج التحويل لتلك البعثات التي ستكون في ظل نظام أوموجا حتى يمكن إعادة جميع البيانات إلى نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وكذلك البيانات المالية المراجعة لنظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية المعدة للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥٧ - من المسلم به أن هذا التنقيح للتاريخ المستهدف لتنفيذ التدابير يترتب عليه تأجيل المكاسب المتوقع تحقيقها من العمليات المالية وعمليات الإبلاغ المراجعة للتدابير. ومع ذلك، ومراعاة لأحدث الجداول الزمنية لمشروع أوموجا واعتماد التدابير على التعميم الناجح لنظام

تخطيط الموارد في المؤسسة على نطاق المنظمة، فلم يكن ثمة خيار أفضل من تأجيل الإبلاغ المراعي للتدابير إلى عام ٢٠١٤.

٥٨ - يُعرض في المرفق الرابع لهذا التقرير توضيح لخطة تنفيذ التدابير. وسيضع مشروع أوموجا خططاً أكثر تفصيلاً لتنفيذ التدابير.

٥٩ - وفي غضون ذلك، سيواصل مشروع تنفيذ التدابير استراتيجيته المتعلقة بالتطبيق التدريجي لمتطلبات التدابير إلى المدى الذي تسمح به نظم المعلومات الحالية في المنظمة وعلى النحو الذي يسمح به نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. ومع ذلك، ونظراً لأوجه القصور في نظام المعلومات، فسوف تكون هذه التغييرات محدودة للغاية.

٦٠ - ستُقدم المقترحات، المتعلقة بالتغييرات اللازمة للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الناشئة عن التدابير والتغييرات في سير العمل والعمليات المترتبة على مشروع أوموجا، إلى الهيئات التشريعية للنظر فيها قبل تنفيذها.

هاء - نقل المعلومات والتدريب

الإعلام

٦١ - تسليماً بالأهمية الرئيسية للنقل الفعال للمعلومات في نجاح مشروع بهذا الحجم، يواصل فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ التدابير تطوير قنوات ومنتجات اتصال ومواد إعلامية تعزز فعالية الإعلام.

٦٢ - عُقد، كجزء من ذلك النشاط، عدد من حلقات العمل والإحاطات. وقد كُرس لمشروع التدابير نسبة كبيرة من حلقات عمل كبار الموظفين الماليين المعقودة في عام ٢٠٠٨ لفائدة الموظفين الماليين العاملين في مكاتب خارج المقر وفي البعثات الميدانية لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت إحاطات بشأن التدابير إلى كل من لجنة الإدارة، واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ومجلس مراجعي الحسابات وإلى كبار الموظفين الإداريين، وشعبة تخطيط البرامج والميزانية، وإدارة الخدمات الميدانية، والموظفين التنفيذيين، وشعبة المشتريات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة، وموظفي الشؤون المالية والمحاسبة التابعين لمراكز الأمم المتحدة للإعلام التي تراجع حساباتها داخلياً. ويتمثل الهدف في زيادة الوعي بالتغيرات والتحديات القادمة ومناقشة كيفية تأثير التدابير على العمل في مختلف المجالات.

٦٣ - جرى تخصيص صفحة للمعايير على الموقع الإلكتروني آيسيك (iSeek) وبدأت العمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وجرى استكمال هذا الموقع على الشبكة الداخلية

بعدد من الوثائق المتعلقة بالسياسات/التوجيهات وخطط التدريب والتقارير المرحلية. وتشتمل صفحة آيسيك عن التدابير على وصلات متعددة تتيح معلومات إضافية عن التدابير بما فيها وصلات لفرادى المعايير المحاسبية وللموقع الإلكتروني لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - يخطط مشروع تنفيذ التدابير أيضا في العام القادم للبدء في توزيع رسالة إخبارية تُعد كل ثلاثة أشهر ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وستتيح للموظفين أحدث المعلومات عن مشروع تنفيذ التدابير، وخطط التدريب وستعالج أيضا مسائل محددة تتعلق بالحاسبة وإعداد التقارير في ظل التدابير. ومن المتوخى أن تكون النشرة الإخبارية المتعلقة بالتدابير أداة إعلامية رئيسية لقبول التدابير وزيادة التعريف بها.

التدريب

٦٥ - يتمثل أحد متطلبات إعداد بيانات مالية مراعية للتدابير في التنفيذ الناجح لبرنامج شامل للتدريب بشأن التدابير. ومن ثم، سيقوم فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ التدابير بإعداد أدوات التدريب على التدابير، وهي مستقلة عن التدريب في مجال أوموجا، والإشراف على تعميمها.

٦٦ - وأحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال التحضير للتدريب الرسمي بشأن التدابير وأعدت خطة التدريب الأولية المتعلقة بالتدابير للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وسيصدر استقصاء من أجل زيادة تحسين خطة التدريب.

٦٧ - وكما أُشير في الفقرة ١٩ أعلاه، فقد فصلت خطة التدريب بشأن المعايير نوعين من التدريب المتعلق بالتدابير هما: تدريب خاص بالتوعية وتدريب خاص بالمفاهيم.

٦٨ - يتمثل الهدف من التدريب الخاص بالتوعية في إيصال التغييرات القادمة وأثرها على المنظمة إلى جميع أصحاب المصلحة، وتشجيع الموظفين على البدء في التفكير بشأن تأثيرات التغيير على مجالات عملهم، وقبول التحول إلى التدابير. ويُنظر إلى التدريب الخاص بالتوعية كأحد العناصر الرئيسية لعملية التغيير الإداري الشامل. وسيجرى التدريب الخاص بالتوعية بصفة أولية على أساس دورة تدريب باستعمال الحاسوب تحت عنوان "دورة توجيهية بشأن التدابير". وتوضح هذه الدورة سبب اعتبار التدابير المعايير المناسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتناقش على أعلى مستوى التغييرات والتحديات والمكاسب المترتبة على اعتماد التدابير، وتشرح استراتيجية تنفيذ التدابير على مستوى منظومة الأمم المتحدة وتحدد الخطوات الحاسمة صوب تنفيذ التدابير. ويُقدر أن نحو ٣ ٥٠٠ من موظفي الأمم المتحدة في

جميع أنحاء العالم سيستهدفون لحضور "الدورة التوجيهية بشأن التدابير" على الرغم من أنها ستكون متاحة لجمع الموظفين على الإنترنت.

٦٩ - سيعقد التدريب الخاص بالمفاهيم بأسلوبي التدريب باستعمال الحاسوب وعقد الدورات التي يشرف عليها مدربون. وسيتاح التدريب الخاص بالمفاهيم باستعمال الحاسوب لنطاق واسع من الموظفين، في حين ستُعقد دورات التدريب التي يشرف عليها مدربون على أساس الترشيدات. ويستهدف التدريب الخاص بالمفاهيم بصفة أولية موظفي الشؤون المالية وغيرهم ممن يمكن أن يستفيدوا من التدريب المتعدد المهام.

٧٠ - تهدف الخطة الأولية لتنفيذ التدريب باستخدام الحاسوب لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢ إلى عقد ٢٣ دورة تدريبية مدة كل منها ثلاثة أسابيع؛ وتتألف كل دورة من حلقة عمل للتدريب المتقدم لمدة أسبوعين، تغطي جميع جوانب التدريب باستخدام الحاسوب، وحلقة عمل للمستوى المتوسط لمدة أسبوع تغطي عددا أقل من الدورات. وسيجري ترشيح المشاركين في التدريب إما لحضور حلقة العمل التي مدتها أسبوعان أو التي مدتها أسبوع واحد، أو على سبيل الاستثناء، دورات تدريب فردية باستعمال الحاسوب استنادا إلى توصية من المشرف. وتستهدف حلقة العمل التي مدتها أسبوعان بصفة رئيسية الموظفين الذين سيقودون عملية التحول للمعايير المحاسبية.

٧١ - لقد وُضعت خطة أولية للتدريب الذي يشرف عليه المدربون والأماكن التي سيعقد فيها. وستعقد دورات التدريب الأولى التي يشرف عليها المدربون في عام ٢٠١٠ على أن تتسارع وتيرها بعد ذلك. ومن المقرر أن تعقد دورات التدريب في عدد من المواقع لتقليل إلى الحد الأدنى من تكاليف السفر ومن المقرر أن تُعقد في مواقع تكون قريبة قدر الإمكان من البعثات الميدانية لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتشمل المواقع المحددة لاستضافة التدريب بشأن التدابير، برينديزي، إيطاليا، وعنتيبي، أوغندا، ونيروبي، وجنيف، وأديس أبابا، وبانكوك، وفيينا، وسانتياغو ونيويورك. وسيجري إدخال المزيد من التنقيحات على مواعيد وأماكن التدريب الذي يشرف عليه المدربون وبعد تحليل نتائج الاستقصاء الخاص بالتدريب.

٧٢ - يتولى فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ التدابير المسؤولية عن إعداد منتجات التدريب والإشراف على تنفيذ خطة التدريب. وسيُنفذ التدريب نفسه عن طريق أفراد متعاقد معهم، وهم من الخبراء في مجال التدابير ممن جرى تدريبهم أيضا على أعمال الأمم المتحدة، بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تنفيذ التدابير ومن خبراء متخصصين من داخل المنظمة. وسيجري تحديد الخبراء المتخصصين وتدريبهم قبل تنفيذ التدريب الذي يشرف عليه المدربون.

واو - حالة النفقات

٧٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ موارد لبدء عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويورد الجدول أدناه موجزا لنفقات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وموجزا لنفقات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكذلك الاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ حسب مصادر التمويل.

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة ٢٠٠٦-٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نفقات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	النفقات حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(١)	تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الميزانية العادية				
الوظائف	٣٧٠,٤	١ ١٩٨,٣	٩٦٤,٣	١ ١٩٨,٣
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	٦٨٣,٥
الاستشاريون	-	١ ٣٣٥,٨	-	٥٤٤,١
السفر	١٠,٢	٢٤٣,٣	٣٤,٣	١٦٠,٨
الخدمات التعاقدية	١٦,٤	٢ ٨٣٨,٢	٠,٣	٦٢٦,٥
نفقات أخرى	١٠,٩	٢٦,٦	٢,٢	٢٤,٠
الباب ٢٨ - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤٠٧,٩	٥ ٦٤٢,٢	١ ٠٠١,١	٣ ٢٣٧,٢
الباب ٣١ - الأنشطة المشتركة التمويل	٤٢٧,١	٧٣٢,٢	٧٣٢,٢	٤١٧,٩
المجموع للميزانية العادية	٨٣٥,٠	٦ ٣٧٤,٤^(٢)	١ ٧٣٣,٣	٣ ٦٥٥,١^(٣)
حساب دعم عمليات حفظ السلام				
المساعدة المؤقتة العامة	٣٢٤,٢ ^(٤)	١ ٢٤٨,٤	٥١٦,٦	١ ٤٩٥,٢
الاستشاريون	-	٢ ٢٨٠,٠	-	١ ٩٢٥,٠
السفر	-	١٠٠,٠	-	٨٥٨,٠
المجموع لحساب دعم عمليات حفظ السلام	٣٢٤,٢^(٥)	٣ ٦٢٨,٤^(٦)	٥١٦,٦^(٧)	٤ ٢٧٨,٢^(٨)
الموارد الخارجة عن الميزانية				
الاستشاريون	-	-	-	١ ١٢٠,٠

وجه الإنفاق	نفقات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	النفقات حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ^(١)	تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الخدمات التعاقدية	-	-	-	٨٣١,٩
مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية	-	-	-	١ ٩٢١,٩
المجموع الكلي	١ ١٥٩,٢	١٠ ٠٠٢,٨	٢ ٢٤٩,٩	٩ ٨٥٥,٢

(أ) هذه الأرقام أولية.

(ب) يمثل الاعتمادات المنقحة؛ انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣ من ألف إلى جيم.

(ج) يمثل الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ قبل إعادة تقدير التكاليف؛ المرجع: A/64/6 (البابان ٢٨ باء و ٣١).

(د) أرقام منقحة.

(هـ) يمثل النفقات عن السنة التقويمية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(و) الاعتمادات للسنتين المالييتين لحفظ السلام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ المرجع: قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ و ٢٥٠/٦٢.

(ز) النفقات عن السنتين التقويميتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(ح) الاحتياجات المعتمدة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ البالغة ٢,١ مليون دولار، قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٣، وتقديرات مكافئة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

٧٤ - وكما يتبين من الجدول أعلاه، بلغت نفقات تنفيذ المعايير الحاسوبية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٢٠٠ ١٥٩ دولار (٨٣٥ ٠٠٠ دولار من الميزانية العادية و ٢٠٠ ٣٢٤ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام)، ونتجت أساساً عن تكاليف الموظفين والدعم المقدم للمشروع المشترك التمويل لاعتماد المعايير الحاسوبية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبلغت النفقات في فترة السنتين الحالية وهي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مبلغ ٢ ٢٤٩ ٩٠٠ دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتعكس الزيادة في الموارد المتعلقة بالموظفين لفريق الأمم المتحدة لتنفيذ المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، وزيادة المساهمة في مشروع اعتماد المعايير الحاسوبية على نطاق المنظومة.

٧٥ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مبلغ ٢٠٠ ٨٥٥ دولار. ويُقترح تقييد ١٠٠ ٦٥٥ دولار من هذا المبلغ في الميزانية العادية. ويُتوقع تمويل قدره ٢٠٠ ٢٧٨ دولار من حساب دعم عمليات حفظ السلام خلال السنتين المالييتين ٢٠١٠ و ٢٠١١، كما يُتوقع مبلغ ٩٠٠ ٩٢١ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٧٦ - وتعكس الاحتياجات المقدرة الكبيرة نسبياً للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أنشطة في مجالات إعداد البيانات، والخدمات الاستشارية، والتدريب المتعلق بالمعايير الحاسوبية، أُجلت من فترة

السنتين ٢٠٠٩-٢٠١٠ لكي تتوافق زمنيا مع أنشطة مشروع أوموجا (Umoja Project). ويرد في البابين ٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، و ٣١ - الأنشطة المشتركة التمويل، من الوثيقة A/64/6 تقرير مفصل للتمويل المطلوب من الميزانية العادية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

رابعاً - الإجراءات المطلوب أن تتخذها الجمعية العامة

٧٦ - يُرجى من الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

المرفق الأول

ورقات السياسات والإرشادات المحاسبية

(١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩)

الورقات	قرار فرقة العمل
٤٠ - IPSAS 17 (و IPSAS 38): المذكرة التوجيهية رقم ٢ - المحاسبة لمجموعات وثائق المكتبات	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٤١ - IPSAS 25: مذكرة توجيهية ٢ - الصندوق المشترك للمعاشات - جهة اعتماد مبكر	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
٤٢ - IPSAS 25: مذكرة معلومات عامة - الصندوق المشترك للمعاشات - منظمات أخرى	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
٤٣ - IPSAS 12 (الموجودات) و IPSAS 38 (الأصول غير المادية): مذكرة توجيهية - المنشورات	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٤٤ - IPSAS 17: المذكرة التوجيهية رقم ٣ - الأرصدة الافتتاحية وقياس القيمة العادلة للممتلكات والمنشآت والمعدات للجهات التي تعتمد المعايير المحاسبية للمرة الأولى	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٤٥ - IPSAS 18: المذكرة التوجيهية رقم ١ - أمثلة قطاعية	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
٤٦ - IPSAS 19: الاحتياطات والطوارئ	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٤٧ - IPSAS 23: المذكرة التوجيهية رقم ١ - السلع والخدمات العينية	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.
التوحيد في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (دلويت (Deloitte))	أكملت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
٤٨ - IPSAS 17: المذكرة التوجيهية رقم ٤ - تقييم الأراضي والمباني المستخدمة على أساس الاستئجار أو اتفاقات منح حقوق الاستخدام	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٤٩ - IPSAS 25: المذكرة التوجيهية رقم ٣ - توجيهات إضافية بشأن استحقاقات الموظفين	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٥٠ - IPSAS 25: المذكرة التوجيهية رقم ٤ - معدل تخفيض استحقاقات الموظفين	صُنفت كوثيقة مناقشة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٥١ - IPSAS 1 - عرض البيانات المالية: الصناديق المعروضة في الجزء الرئيسي من البيانات المالية	تمت الموافقة على السياسة البديلة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٥٢ - IPSAS 23: المذكرة التوجيهية رقم ٢ - اتفاقات التمويل المتعددة السنوات - تسجيل العائدات	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.

الورقات	قرار فرقة العمل
٥٣ - 23 IPSAS: المذكرة التوجيهية رقم ٣ - الاشتراكات المقررة	أقر الجزء الأول من الورقة باعتباره من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٥٤ - 4 IPSAS: العملات الأجنبية - العمليات في الخارج	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٥٥ - المصلحة التي لا تبلغ حد السيطرة	أقرت باعتبارها من الإرشادات المفيدة، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٥٦ - Policy #3/2008 IPSAS 5 Accounting for Borrowing Costs: النفقات	أجل القرار في انتظار قيام مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بوضع الصيغة النهائية لمعايير IPSAS 5 المنقحة.

المرفق الثاني

المرحلة التي بلغتها عملية وضع الدورات التدريبية في ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٩

الدرس	عنوان الدرس	مدة الدرس	التاريخ التقديري للإكمال
CBT-1	التعريف بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	ساعتان	أنجز
CBT-2	المحاسبة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية - مبادئ عامة	ساعتان	أنجز
ILT-1	المحاسبة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية - مبادئ عامة	يوم ونصف	أنجز
ILT-2	المحاسبة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية - درس متعمق	يوم واحد	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
CBT-3	المحاسبة للممتلكات والمنشآت والمعدات	ساعتان	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-3	المحاسبة للممتلكات والمنشآت والمعدات	يوم واحد	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
CBT-4	المحاسبة للموجودات - مبادئ	ساعتان	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-4	المحاسبة للموجودات	يوم ونصف	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-5	المحاسبة لاستحقاقات الموظفين	يوم واحد	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
CBT-5	المحاسبة لاستحقاقات الموظفين - مبادئ عامة	ساعتان	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
CBT-6	المحاسبة لعقود الإيجار	ساعتان	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-6	المحاسبة لعقود الإيجار	يوم ونصف	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
CBT-7	المحاسبة للاحتياطات والطوارئ	ساعتان	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-7	المحاسبة للاحتياطات والطوارئ	يوم ونصف	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-8	المحاسبة للسلع غير المادية	يوم ونصف	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-9	المحاسبة للصكوك المالية	يوم ونصف	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-10	مواضيع متقدمة في مجال الإبلاغ المالي	يوم ونصف	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩
ILT-11	إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق	يومان	بحلول ٣٠ أيلول سبتمبر ٢٠٠٩

CBT: التدريب باستخدام الحاسوب؛

ILT: التدريب بواسطة مدرب.

المرفق الثالث

تواريخ تنفيذ منظمات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية

المنظمة	تاريخ تنفيذ المعايير المحاسبية
١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٢٠١٢
٢ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٠١١
٣ - منظمة الطيران المدني الدولي	٢٠١٠
٤ - منظمة العمل الدولية	٢٠١٠
٥ - المنظمة البحرية الدولية	٢٠١٠
٦ - مركز التجارة الدولية	٢٠١٤
٧ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠١٠
٨ - منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	٢٠١٠
٩ - الأمم المتحدة	٢٠١٤
١٠ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠١٢
١١ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٢٠١٠
١٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠١٢
١٣ - مفوضية شؤون اللاجئين	٢٠١١
١٤ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢٠١٢
١٥ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٢٠١٠
١٦ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٠١٢
١٧ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	٢٠١٢
١٨ - منظمة السياحة العالمية	٢٠١٢
١٩ - الاتحاد البريدي العالمي	٢٠١١
٢٠ - برنامج الأغذية العالمي (أنجز)	٢٠٠٨
٢١ - منظمة الصحة العالمية	٢٠١٠
٢٢ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية	٢٠١٠
٢٣ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٢٠١٠

ملاحظة: يتضمن الجدول البيانات المتوافرة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

المرفق الرابع

الجدول الزمني لاعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٢٠٠٩-٢٠١٤

٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩	الحالة
٤/٣ ر	٤/٣ ر	٤/٣ ر	٤/٣ ر	
				التنظيم
				إنشاء اللجنة التوجيهية
				تعيين قائد لفريق المشروع
				تعيين أعضاء الفريق
				إنشاء الأفرقة العاملة
				إعداد وتحديث خطط العمل المفصلة
				إعداد ودعم طلبات التمويل
				التحليل
				استعراض جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
				والمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة
				استعراض ورقات السياسات الخاصة بمشروع اعتماد
				المعايير على نطاق المنظومة
				اتخاذ قرار بشأن خيارات السياسات
				تحليل مفصل للمسائل الخاصة بالأمم المتحدة
				تحليل مفصل لمجالات التغيير الرئيسية
				إعداد إجراءات مفصلة
				إثبات الإجراءات
				إعداد دليل
				مجالات التغيير الرئيسية
				الدمج
				شكل البيانات المالية
				الإبلاغ القطاعي
				الممتلكات والمنشآت والمعدات
				الموجودات
				الأصول غير المادية
				اتفاقات التمويل المشروطة
				استحقاقات الموظفين
				عمليات الاستحقاق والقطع
				عرض معلومات الميزانية
				الاستثمارات
				التنسيق
				مع مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة
				مع مشروع أوميجا
				الاحتياجات رفيعة المستوى لاقتناء نظام تخطيط الموارد
				نفذ
				في المؤسسة
				تحليل الحلول لسيناريوهات الموردين
				مخطط العمليات
				مخطط الحسابات
				نموذج البيانات
				التكليف والتطوير
				الاختبار
				التوثيق
				التدريب
				تحديد الأرصدة الافتتاحية
				التحويل
				مع مجلس مراجعي الحسابات
				التدريب
				وضع مواد التدريب
				إعداد وتحديث خطة التدريب
				التدريب التوعوي
				التدريب النظري
				الاتصال
				إعداد وتحديث خطة للاتصال
				مناقشة السياسات والإرشادات الموافق عليها
				تعهد صفحة I seek
				إصدار الرسالة الإخبارية للمعايير المحاسبية
				الإحاطات والرد على الاستفسارات
				الإبلاغ
				إعداد تقارير لتقديمها إلى الجمعية العامة حسب
				الاقضاء
				إعداد تقارير مخصصة

ر = ربع

